دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة ظاهرة البطالة (الدروس المستفادة)

اسم و لقب المؤلف: د/ سمير أبيش
جامعة الصديق يحي –جيجل–
samiroubbiche88@gmail.com

اسم ولقب المؤلف: د/ مختار بونقاب
جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
moukhtar8@gmail.com

– الملخص:

يهدف البحث للإجابة على الاشكالية التالية: كيف استطاعت ماليزيا أن تجعل تجربتها في مكافحة البطالة تجربة رائدة عالميا؟ ومن أجل ذلك، تم التطرق للاطار المفاهيمي للبطالة، بالإضافة إلى القاء نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي ومؤشرات أدائه. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف العناصر المرتبطة بالبطالة ومؤشرات الاقتصاد الماليزي، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة ظاهرة البطالة. وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج أهمها:

- نجاح ماليزيا في محاربة البطالة لم يأتِ اعتباطياً، بل جاء نتيجة تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى ضمن رؤية اقتصادية تنموية متكاملة؛
- اهتمت ماليزيا بالتنمية البشرية والاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار؛
- فتحت المجال أمام القطاع الخاص ووفرت المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة البنية التحتية وسن قوانين استثمار محفزة تحمي المستثمرين الاجانب.

الكلمات المفتاح: ظاهرة البطالة، محاربة البطالة، التجربة الماليزية، التنمية البشرية.

Abstract :

This research aims to answer the following problematic: how has Malaysia been able to make its experience in combating unemployment a global pilot? To that purpose, the conceptual framework of unemployment has been addressed provided by an overview of the Malaysian economy and its performance indicators. The analytical descriptive approach has been followed since it is appropriate to present the various elements associated with unemployment and indicators of the Malaysian economy, using the case study methodology, because we are studying the Malaysian experience in fighting unemployment. The main results of this study are:

- Malaysia's success in fighting unemployment has not been arbitrary, it is the result of careful planning and long-term view within an integrated economic developmental vision;
- Malaysia has been concerned with human development and investment in intellectual capital as a centre for creativity and innovation;
- it opened the door for private sector and provided the appropriate investment climate to attract foreign direct investment through the creation of infrastructure and the enactment of incentive investment laws that protect foreign investors.

Keywords: unemployment phenomenon, fighting unemployment, Malaysian experience, human development.

– المقدمة:

تعد البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية، التي تواجه معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، مما يستنفر القائمين على شؤون الدولة لاتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهة أنواعها المختلفة، خاصة البطالة الإجبارية، والتي باتت تحديا حقيقيا وخطيرا للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتطلب مواجهتها إجراء مناقشات واسعة للسياسات المطلوبة وعرضا لبعض الأفكار العملية التي يمكن ترجمتها إلى خطط عمل محددة من قبل جميع دول العالم، خاصة في المنطقة العربية، التي سُجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام 2016، حيث كانت الوحيدة، التي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب 30%، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف متوسط المعدل العام لبطالة الشباب في العالم.

وتبرز هنا التجربة الماليزية كواحدة من أهم التجارب العالمية في مجال محاربة ظاهرة البطالة، فاحتواء هذه الظاهرة والسيطرة عليها في ماليزيا لم يأتِ اعتباطياً، بل جاء نتيجة تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى ضمن رؤية اقتصادية تنموية متكاملة، فهي ثمرة استراتيجية وطنية شاملة تفاعل فيها الحاكم والمحكوم، وعليه تهدف هذه المداخلة للتعرف على الاستراتيجية الماليزية في مجال محاربة البطالة واستخلاص الدروس المستفادة حلول وآليات عملية يمكن الاستفادة منها في وضع خطط و استراتيجيات للحد من ظاهرة البطالة بالنسبة للبلدان التي تعاني منها.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تمكنت ماليزيا أن تجعل تجربتها في مكافحة البطالة تجربة رائدة عالميا؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

– أولا: الاطار المفاهيمي للبطالة؛

– ثانيا: نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي؛
– ثالثا: استراتيجية ماليزيا في محاربة البطالة.

– أولا: الاطار المفاهيمي للبطالة

1– تعريف البطالة:

إن الأبعاد المتنوعة للبطالة بين كونها ظاهرة اجتماعية ومشكلة اقتصادية جعلها تأخذ تعريفات متعددة ومتنوعة حسب زوايا النظر والمعالجة التي تناولتها بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها، ومن بين هذه التعريفات، التعريف القائل بأن البطالة تعني (وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل) أو أنها: (الحالة التي يكون فيها الناس قادرين على العمل ويبحثون عنه ولم يجدوه).[1]

كما تعرف البطالة أيضا بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال(دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن، وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) ويتم استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}\right] \times 100$$

ويرى أنتوني غدنز أن البطالة تعني أن الفرد خارج نطاق قوة العمل، في حين أن منظمة العمل الدولية عرفته ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة دون عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستور أجر سائد لا كن لا يجده.[2]

ويعرفها الدكتور "عاطف غيث" في قاموس علم الاجتماع بقوله أن المقصود بمصطلح البطالة حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل, ويرى أن البطالة هي إحدى مظاهر التخصص والتنافس في الإنتاج, بل أن البعض يرى أن البطالة أحد نتائج الإنتاج الرأسمالي.[3]

2– أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة، وتتخذ صورا متعددة ومتنوعة أهمها:

أ- **البطالة الإجبارية:** وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عندما تكون الحكومة عاجزة عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة، بالأجر السائد في السوق، وهى الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهى تحدث بسبب تسريح العامل أي الفرد من العمل بشكل قهري رغم أن العامل راغبا فيه وقادرا عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليها وقبولهم لمستوى الأجر السائد.

ب- **البطالة الاختيارية:** وهي التي تنتج عن انخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن للعمل بهذا الأجر وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدرا آخر للدخل والإعاشة أو لأنه يبحث عن عمل أفضل ليوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل . فقرار التعطل هذا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

ت- **البطالة الموسمية:** وهي تظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل، حيث إن هناك أعمالاً لا يمكن تأديتها إلا خلال مواسم معينة من السنة، ولذا يظل العمال الذين يمارسونها في حالة بطالة بقية السنة مثل: الزراعة ومواسم الحج والعمرة ومواسم الأعياد والرحلات، وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.[4]

ث- **البطالة المقنعة:** وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمالة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعنى وجود عمالة زائدة أو فائض، ويقصد بالبطالة المقنعة إشغال فائض العمل في أي مجالات حتى ولو كانت عديمة الجدوى.

ج- **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[5]

ح- **البطالة الهيكلية:** ويُقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو إلى تغير في الفن التقني المستخدم ، أو إلى تغيرات في

سوق العمل نفسه، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل وربح أعلى.(6)

خ- **بطالة جزئية:** وهي البطالة الناشئة نتيجة لاضطراب بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى أو من عمل لآخر مما يضطرهم إلى البقاء متعطلين خلال فترة الانتظار قبل شغل الوظيفة أو العمل الجديد.

د- **بطالة مستمرة:** الشخص لا يكون عادة متعطلا عن العمل بل يكون على العكس يكدح طول يومه ولكن عمل لا يكون منتجا إنتاجا كافيا ويظهر ذلك في انخفاض أجره انخفاضا شديدا.

ذ- البطالة التكنولوجية أو الفنية: وتنتج عن استبدال اليد العاملة بالآلات أو الروبوتات نتيجة التقدم التكنولوجي.

ر- **بطالة مزمنة:** تظهر بصورة مستمرة نتيجة لجمود الاستثمار أي عدم مرونته في الجهاز الإنتاجي ومن حيث نطاقه وتنوعه. والسبب في ذلك انما يعود إلى قلة الاستثمارات الأساسية وقلة المدخرات وضيق نطاق السوق بطالة طارئة أو عارضه التي تحدث في الصناعة في حالات الطوارئ التي تسبب توقف العمل.(7)

2- أسباب البطالة:

ويمكن التعرض لهذه الأسباب فيما يلي:

- التزايد السكاني الكبير: حيث أن معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسين المستويات المعيشية والغذائية و ارتفاع معدلات التعليم وزيادة الوعي، وتحسين المستوى الصحي...الخ. كل هذا يزيد من أعداد الأفراد النشطين اقتصاديا، أي وجود فجوة بين فرص العمل المطلوبة و فرص العمل المتاحة أو المعروفة، ولهذا تحدث البطالة.
- التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل الأساسية المؤدية إلى الإزاحة الأولية للعمال البطالة الهيكلية خاصة، أي أن هناك تناسبا طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، وأنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة، لأن العمليات الإنتاجية تزايد اعتمادها على الآلات، وهذا ما يفسر التخلي على خدمات العمال، أي أنه كلما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الإنسان. إن المشكلة العويصة التي تمخضت عن الثورة الصناعية الرهانة -كما يذهب رمزي زكي هي أن المبتكرات الجديدة تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال الملغاة، إن هذه العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة تنطبق على كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أو قل نمو. وآثار التكنولوجيا لم تقتصر على مجرد إزاحة العاملين عن العمل، والاستغناء عن خدماتهم، وإحلال الآلة محلهم، بل إن الأثر امتد

أيضا حتى بعض الذين أبقيت عليهم التكنولوجيا الحديثة ولكنهم لم يستطيعوا التواؤم معها فالتكنولوجيا الحديثة والجديدة تحتاج في العادة إلى مهارات متجددة مناسبة؛

- ارتفاع الأجور: هناك علاقة قوية بين الأجور والبطالة، حيث كلما كانت البطالة عالية فسوف يكون هناك ضغط على الأجور النقدية أما إذا كان ندرة في قوة العمل فإن معدل البطالة سينخفض وإذا كان ارتفاع الأجور يؤدي إلى البطالة و إذا كانت النقابات بدورها والاتحادات العمالية تطالب باستمرار رفع الأجور فإن هذا يعتبر بدوره سببا أو عاملا غير مباشر في رفع معدلات البطالة؛[8]
- استخدام العمالة الأجنبية: هناك توجه في القطاع الخاص في بعض الدول لاستخدام العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية، نظراً لارتفاع تكلفة العمالة المحلية مقارنة بالأجنبية، ونشير هنا إلى أن مصانع السيارات في ألمانيا استخدمت العمالة التركية، وهي عمالة رخيصة وتكلفتها أقل بكثير من العمالة الألمانية ، فالعامل التركي يتقاضى ما يوازي 17 % من أجرة العامل الألماني؛[9]
- ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر: يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على امتصاص البطالة وتشغيل البطالين من خلال المشاريع الكبرى التي يأتي بها. لكن هناك مجموعة من العراقيل التي تحول دون تنفيذ هذه النوع من الاستثمار ومن اهم هذه العراقيل:
  - البيروقراطية والتعقيدات الإدارية؛
  - تفشي الفساد المالي والإداري؛
  - تطبيق قاعدة 51/49 على المستثمر الأجنبي؛
  - عدم امكانية تحويل الارباح إلى الخارج؛
  - ضعف البنية التحية؛
  - غياب او نقص المناطق الحرة.

زيادة على العوامل المذكورة أعلاه هناك عوامل أخرى أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة نذكر منها[10]:

- عدم توافق مخرجات الجامعة ومؤسسات التكوين مع متطلبات سوق الشغل؛
- ضعف الميزانية وتفاقم ديون الدولة مما يعني انخفاض الانفاق العام (التعليم، الصحة، السكن...)، وهو يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات البطالة؛
- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحر وخاصة في تدخلها لضمان حد أدنى للأجور؛
- عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم؛

- التشريع الخاص بالعمل، فمثلاً التشريع الخاص بسن التقاعد، حيث إذا كان تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة أسفل فإن رفع سن التقاعد يرفع بدوره تلك المعدلات ولكن من أعلى؛
- التغير الاجتماعي الذي أدى إلى خروج المرأة إلى مجال العمل كان سبب آخر في انتشار ظاهرة البطالة.

– ثانيا: نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي

1– مؤشرات الأداء الاقتصادي[11]:

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الاقتصاد الماليزي سنة 2016 فيما يلي:

أ– الناتج المحلي الإجمالي: 296.36 مليار دولار.

ب– معدل النمو الاقتصادي: 4.2 %.

ت– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 9556.8 دولار

ث– نسبة الفقر: 0.6 %

ج– نصيب القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي :

- الزراعة: 12 %
- الصناعة : 40 %
- الخدمات: 48 %

ح– معدل التضخم : 1.9 %

خ– مؤشر التنافسية العالمي: 25 عالميا من بين 138 دولة.

يعتبر الاقتصاد الماليزي ثالث أكبر اقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا وتايلاند، ويصنف اقتصادها في المرتبة 29 عالميا، حيث قدر ناتجها المحلي الإجمالي 296.36 مليار دولار أمريكي سنة 2016. وقد مكن التطور الاقتصادي المتسارع الماليزيين من التمتع بمستوى عالٍ من الحياة، وقد ازداد الدخل القومي إلى 13.8% في عام 1992، وتطور الناتج المحلي الاجمالي ليصل في العام 2009 إلى 381 مليار دولار بمعدل نمو 7.2%، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 14800 دولار في السنة، وارتفعت الصادرات من 5 مليار دولار إلى 95.2 مليار دولار سنة 2002، وانخفضت نسبة الفقر من حوالي 60% عام 1963 إلى مستوى قياسي عام 2015، حيث بلغت 0.6 %، كما انخفضت نسبة البطالة إلى 3.5% عام 2000.

2- ملخص لمسيرة التنمية في ماليزيا[12]:

تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغيير الاستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة 1958، فقد كانت الاستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الاجنبية خلال تلك الفترة. ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق وضعف الطلب المحلي، كما أن هذه الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا .وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية، الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات.

وتمثل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام .وتمتد المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000، حيث شهدت ثلاث خطط خمسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضا تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة "الأسيان" وأخيرا تطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

وهناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

أ- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة؛

ب- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال؛

ت– رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة؛

ث– انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان؛

ج– اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم؛

ح– اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنتي 1970 و1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها؛

خ– تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني ومن هذه الشروط:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية؛
- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه؛
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

د– امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له؛

ذ– وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

3– سياسة الرؤية الجديدة (2000–2010) والرؤية المستقبلية 2020[13]:

ركزت سياسة الرؤية الجديدة (2000–2010) على بناء الامة الماليزية وترصيص أعراقها، تعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة الايجابية في المنافسة العالمية، تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، تعزيز الموارد البشرية، المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة . وقد استهدفت خط هذه السياسة تحقيق الاهداف التالية:

أ– استقرار الاقتصاد الكلي؛

ب– اجتثاث الفقر وإعادة هيكلة المجتمع؛

ت– توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ث– تحقيق تنمية مستديمة،

ج– تفعيل القيم الاخلاقية في العمل.

أما الرؤية المستقبلية 2020، فإنها تعكس الرؤية الاستراتيجية والتصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020، وترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ– بناء دولة متحدة وقوية وتعزيز القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي؛

ب– تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشاريع الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الاجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات؛

ت– الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية؛

ث– تأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويستطيع الصمود في وجه الأزمات؛

ج– بناء مجتمع ماليزي متقدم، ناضج ديمقراطيا.

– ثالثا: استراتيجية ماليزيا في محاربة البطالة

1– واقع البطالة في ماليزيا[14]:

أظهرت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الماليزية انخفاض نسبة البطالة خلال عام 2016 إلى نحو 3.4%، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية، التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 4%، وكشفت بيانات دائرة الاحصاء عن ارتفاع عدد العاملين بنسبة 1% إلى نحو 14.2 مليون شخص، كما أن نحو 60% من طلاب الجامعات يحصلون على عمل حال تخرجهم، خصوصا في مجالات الهندسة والحاسوب والتكنولوجيا، وهنا نشير إلى انه يحق لكل مواطن ماليزي مضى على تخرجه الجامعي ستة أشهر التقدم بشكوى لمكاتب وزارة العمل ضد المؤسسات والشركات التي رفضت تعيينه، وهذا ما يفسر وجود نسب بطالة منخفضة في ماليزيا.

وانتهجت ماليزيا العديد من السياسات التي حاربت بها ظاهرة البطالة، تمثلت في ابتعاث عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملة المحلية، وإكسابها خبرات أجنبية رائدة لا سيما في ميادين الإدارة الاقتصادية. واشترطت الحكومة زجَّ القوى العاملة الماليزية في المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الصناعية على أراضيها، وعملت على توفير أسباب استيعاب واستقرار العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر الماليزي، وتوفير دورات تدريبية فنية، تضمن لهم انخراطا مبكرا بالوظائف خصوصا بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية. وتدعم الحكومة

آلية توظيف مهمة وفاعلة وشاملة، إذ بمجرد أن تعبأ استمارة طلب عمل للمواطن الماليزي تبدأ وكالة التوظيف التابعة لوزارة الموارد البشرية الماليزية بالبحث عن العمل المطلوب واقتراحه على الباحث عن العمل بشكل مستمر.

2- السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة البطالة:

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية. رغم ما عانته من ويلات الاستعمار البريطاني الذي لم يكتف بالسيطرة على موارد البلاد، بل غيَّر الخريطة الاجتماعية لهذا البلد بطرد الملاي، وهم السكان الأصليين، إلى الجبال وخلق نخبة صينية وهندية لخدمة المصالح البريطانية، ما أوقع ماليزيا المستقلة في معضلة عرقية رأى العديد من الخبراء أن حلها صعب للغاية. وأهم ما شد انتباهنا إلى التجربة الماليزية في القضاء على البطالة، هو أن هذا البلد يشترك مع أغلب بلدان العالم الثالث في ميزتين أساسيتين: أولاً، كونه تعرض للاستعمار الذي أثر فيه سلبا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وثانيا، كون مجتمعه يتألف من عرقيات متباينة يبدو امتزاجها معا واندماجها مع بعضها أمرا مستحيلا.

واستطاعت ماليزيا الحد من مشكلة البطالة من خلال اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات منها:

أ- **السياسات الاجتماعية:** وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر ولا تخفى علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة، وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تحقق هذه النجاحات لولا وضعها لأسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلتي البطالة والفقر.

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرًا:** ويقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولِّد للدخل ولا سيَّما للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.
- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة مداخيل الأسر الأشد فقرا بتقديم قروض بلا فوائد للفقراء، كما تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد للبرنامج من أجل تمويل مشاريعه للفقراء في مجال الزراعة ومشاريع الأعمال الصغيرة.

- **برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية:** قامت ماليزيا بمحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بلا فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءً من هذه الأموال في شراء الأسهم، كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية، ودعمت الأدوية التي يستهلكها الفقراء وتلك المنقذة للحياة، وأتاحت الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.

واهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.[15]

- **برامج اجتماعية اخرى:** يمكن تلخيصها كالتالي:

✓ تقديم إعانات مالية للأسر الفقيرة تمنح لكل من يرعى اسرة او يعتني بمريض أو عاجز...، زيادة على تنمية النشاطات الزراعية والصناعية المنتجة الصغيرة أو المتوسطة؛

✓ تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن للفقراء في المناطق الحضرية، وتخصيص اعتمادات مالية لصالح مشاريع اجتماعية موجهة لتطوير الريف؛

✓ توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة (النقل، الاتصالات، المدارس، خدمات الرعاية الصحية)[16].

ب– السياسات الاقتصادية والتشغيلية[17]: يمكن تلخيص أهم محتويات هذه السياسات فيما يلي:

- اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي؛
- اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة؛
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 إلى 1993 ارتفع الادخار المحلي بنسبة 50%؛
- النمو والتحديث والتصنيع في مقابل الفقر والمرض والجهل في دول أخرى وتم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي؛
- اتخاذ ماليزيا إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية، فقد رفضت أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، كما أن

الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام 5 أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة؛

- التوجه نحو التصدير والتركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، وهي صناعة تعتمد على العمالة الكثيفة ما ترتب عليه خفض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي؛
- توفير العديد من فرص العمل للشباب من خلال إقامة المشاريع الكبرى وجلب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الزراعة والصناعة؛
- تعديل المناهج التعليمية الماليزية حتى يتم بناء طلاب وعاملين قادرين على مواكبة التقدم، وإعطاء اهمية قصوى للتعليم ويظهر ذلك في الميزانية الضخمة المخصصة لهذا القطاع، حيث أن ماليزيا تخصص 25% من ميزانيتها السنوية للتعليم وتحرص على توفيره لجميع المواطنين؛
- اقتدت ماليزيا باليابان واعتبرتها أفضل نموذج، خاصة لقيمها وأخلاقيات العمل التي تتمتع بها بالقدر الذي يجعل العمال يشعرون بالعار إذا لم يتقنوا عملهم؛
- قامت ماليزيا بإرسال البعثات الطلابية للخارج وخاصة اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة، واستضافة الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنولوجيا بهدف توفير الكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا لعالم الشغل؛
- ربط النظام التعليمي والتدريبي بسوق الشغل، مما ساهم في استيعاب جميع فرص العمل المتوفرة، فضلا عن ذلك تعمل وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة على معرفة الراغبين في العمل واطلاعهم على فرص العمل المتوفرة، بالإضافة إلى انه يحق لكل مواطن ماليزي مضى على تخرجه الجامعي ستة أشهر التقدم بشكوى لمكاتب وزارة العمل ضد المؤسسات والشركات التي رفضت تعيينه؛
- تحسين مناخ الاستثمار ومنح العديد من المزايا والتحفيزات للمستثمرين الاجانب، نذكر منها:
  - ✓ تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة 10 سنوات؛
  - ✓ حرية التملك للأجنبي حتى نسبة 100%، كما يحق له الحصول على اقامة مستثمر في ماليزيا دون كفيل؛
  - ✓ إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية: مثل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

ت- سياسة التشغيل والادماج الاجتماعي للمالاي[18]:

حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة. فمثلا خلال سنة 2007 ذكرت الإحصائيات أن

معدل البطالة في هذا البلد قد انخفض إلى نحو 03% فقد بعد أن كان متوسطه يناهز 10% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين .وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة في عام 2016 قدر ب3.4%. وهذه الإنجازات التي حققتها ماليزيا في مجال محاربة البطالة لم تأتِ من فراغ فقد اجتازت ماليزيا عددا من التحديات والأزمات ضاعفت من رسوخ تجربتها النموذجية، حيث شهدت ماليزيا اضطرابات عرقية دامية في أواخر الستينيات من القرن الماضي أدت إلى شغل هذه الأزمة لموقع الصدارة من بين اهتمامات وشواغل القيادة الماليزية، بحيث اختصت أولى الخطط التنموية التي عرفت بالخطة الاقتصادية الجديدة في تلك الفترة بتحقيق التوازن بين مختلف العرقيات الماليزية.

فقد عمل الاستعمار على جلب وفود من الصينيين والهنود للسيطرة على المطاط ومناجم القصدير حتى تظل الموارد الهامة تحت السيطرة البريطانية، وغيّر الاستعمار التركيبة السكانية لهذه المنطقة فأصبح السكان في ماليزيا ينقسمون إلى ثلاثة أعراق رئيسية وهي: الماليّ المسلمون بنسبة 60% الصينيون بنسبة 30% والهنود بنسبة 10 %، وبعد الاستقلال شرعت الحكومة في معالجة الاختلالات التي خلفها الاستعمار ومن بينها مشكلة البطالة التي تعود أسبابها في هذا البلد إلى العوامل التالية:

- عزل الماليّ في المناطق الريفية، وبالتالي افتقروا إلى الخبرة في الأنشطة الاقتصادية؛
- تدني مستواهم التعليمي نتيجة أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية فقط؛
- سيطرة العنصر الصيني على الثروات في البلاد، حيث كانوا يملكون ثلث ثروات البلاد، وفي الوقت ذاته يسيطرون على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية .

وقد تدخلت الدولة لضمان حصول الماليّ على فرص متكافئة لدخول القطاعات الحديثة كالصناعة والتجارة والمقاولات والتشييد ومن ثم المشاركة في عملية التنمية، والحصول على نصيب عادل منها. ولكن الحكومة الماليزية واجهت مشكلتين أساسيتين وقفت عائقا أمام تحقيق الدمج الاجتماعي بالنسبة للماليّ وهما انتشار الفقر، وخاصة في الريف والتي وصلت إلى 65% من الماليّ كانوا يعيشون تحت خط الفقر. أما المشكلة الثانية فهي عدم وجود طبقة رأسمالية مالاوية، بالرغم من السياسات التي اتخذتها الحكومة وهي الاهتمام بالتنمية الريفية في المخططات الحكومية.

وقد عجلت أحداث 13 ماي 1969 بتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، التي عرفت باسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي ركزت على القضاء على الفقر المدقع وما يرتبط به من وجود فرص توظيفية وانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة بشكل عام، والقضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي، ومن هنا قامت الحكومة بوضع عدد من الخطط الخمسية في إطار خطط طويلة المدى، من سنة 1970-1990، وتسمى "السياسة الاقتصادية الجديدة"، ثم من 1991 إلى 2020، والتي أطلق عليها الدكتور "مهاتير محمد" اسم رؤية 2020، وعمل من خلالها على استكمال خطط التنمية التي بدأت من 1970،

وهذه الرؤية جاءت لتنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بنهاية سنة 2020، وفق هذه الخطة تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسات وظيفتها تكوين شركات أعمال وعندما تنجح يتم تقديمها للمالاي.

وقد نجحت المخططات التنموية في زيادة معدلات التنمية وتوجيه تلك الزيادة إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمالاي وفتح المجال أمامهم للترقي في الوظائف وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة مع الحرص على عدم الإضرار بالأعراق الأخرى. وتبين الإحصائيات زيادة نصيب المالاي من الناتج القومي من 2.4% عام 1970 إلى 30% عام 1990 وارتفاع نسبة عمالتهم المهنية المتخصصة مثل المهندسين والمحاسبين من 5% إلى 29% خلال نفس الفترة. ولم تكتفِ الحكومة الماليزية بهذا القدر، بل ارتأت القيادات الماليزية المتعاقبة أن وجود تمييز عرقي موجه ضد العرقية الأكبر والأكثر أصالة في البلاد، يؤدي إلى عدم إمكانية قيام أمة ماليزية بالمعنى الصحيح، وبالتالي استحالة تحقيق التنمية والتقدم في غياب العدالة العرقية، مما يستوجب على الحكومة تحسين أوضاع المالاي إلا إذا وصلوا إلى نفس المستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي لغيرهم.

وعندما شرع "مهاتير محمد" في تطبيق سياسة الخوصصة لم يتخل عن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية الجديدة، والمتمثل في السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي لمختلف الأعراق في ماليزيا، حيث عملت الدولة على توسعة نطاق مشاركة المالاي في ملكية المشروعات والاستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي، وتضييق الفجوة الاقتصادية بين المالاي والصينيين، وأكدت الإحصائيات أن 7 مليون من بين 12 مليون مالاي لديهم حصص في الشركات الكبرى بشكل يضمن المشاركة في إدارتها، وجني الأرباح الاقتصادية من ورائها، وظهرت بذلك طبقة اجتماعية متميزة من رجال الأعمال المالاويين تميزوا في قطاعات اقتصادية كبيرة مثل الصناعات التحويلية وقطاع المقاولات والاتصالات وعمل "مهاتير محمد" على النهوض بالعامل المالاوي بشكل خاص والماليزي بشكل عام من خلال الاهتمام بالتعليم، فقد قام بإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج وخاصة إلى اليابان لتعلم التكنلوجيا الحديثة، واستضاف الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنلوجيا بهدف توفير العناصر والكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا. وعمل عل توفير نوعا من التدريب المستمر للمستويات الوظيفية والمهنية المختلفة، وبالتالي أصبح التشغيل مرتبطا مباشرة بالنظام التعليمي والتربوي والتدريبي، وبذلك وفرت ماليزيا لمشاريعها عمالة ذات تأهيل مرتفع، مما ساهم في توليد فرص عمل جديدة نتيجة التوسع الصناعي الذي تشهده البلاد وجعل الدولة الماليزية تلجأ لاستيراد العمالة من الدول المجاورة، وتعمل وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة لمعرفة الراغبين في العمل واطلاعهم على فرص العمل المتوفرة.

3- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مجال محاربة البطالة:

إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل، خاصة وأنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تستفيد منها الدول العربية والإسلامية في محاربة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكننا تلخيص مجموعة الدروس المستفادة من التجربة الماليزية فيما يلي:

أ– لعب الاستقرار السياسي دورا مهما في جذب الاستثمارات والدفع بالعملية التنموية، ومن ثمّ الحد من مشكلة البطالة؛

ب– الاهتمام بالتنمية البشرية والاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار؛

ت– تبني استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين؛

ث– مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية؛

ج– استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في التسيير؛

ح– تنفيذ عديد المشاريع ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي لصالح الفقراء بغية تشغيلهم واخراجهم من دائرة الفقر؛

خ– الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حضّ عليها في المجال الاقتصادي وغيره، وإعمال مبدأ الشورى من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الانسان؛

د– اثبتت ماليزيا انه يمكن التعايش في دولة متعددة الاعراق والاديان، لأن مصالح الافراد مرتبطة مع بعضها البعض، وبذلك يكون التنوع مصدر بناء وليس الهدم؛

ذ– أهمية تفعيل الأدوات المالية الإسلامية في مجال محاربة البطالة مثل: الزكاة والصيرفة الإسلامية؛

ر– توزيع التنمية على جميع مناطق الدولة دون تمييز لتجنب ارتفاع معدلات البطالة في المناطق المحرومة من التنمية، وبالتالي تجنب الاثار السلبية للبطالة؛

ز– تقليص الفوارق بين فئات المجتمع وتحقيق التوازن بين مختلف الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي، وتنفيذ برامج خاصة بالسكان الاصليين (المالاي) لانتشالهم من براثن الفقر والبطالة؛

س– فتح المجال أمام القطاع الخاص وتمكينه ساهم مساهمة فعالة في الحد من ظاهرة البطالة؛

ش– جلب الخبراء والمدربين اليابانيين لتكوين العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنولوجيا، ساهم في توفير الكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا لعالم الشغل؛

ص– توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة البنية التحتية وسن قوانين استثمار محفزة تحمي المستثمرين الاجانب، وهذه الحوافز ادت بطبيعة الحال إلى تطوير الصناعة واستحداث فرص عمل ساهمت في امتصاص البطالة؛

ض– تطوير المناهج التعليمية للمواكبة التكنولوجيا والتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة؛

ط– اهتمت ماليزيا كثيرا بقطاع التعليم، لهذا كان هو حجر الزاوية في نهضتها.

– خاتمة وتوصيات:

استطاعت ماليزيا ان تنتصر في حربها ضد البطالة، حيث أظهرت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الماليزية انخفاض نسبة البطالة خلال عام 2016 إلى نحو 3.4%، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية، وهذا النجاح الكبير لم يأتِ نتيجة تفرد ماليزيا بمقومات طبيعية واقتصادية تميزها عن دول العالم، بل جاء نتيجة تبني ماليزيا لرؤى واستراتيجيات حكيمة قامت على اساس الاهتمام بالتنمية البشرية والاستثمار في رأسمال الفكري، لأنه اساس التنمية والتقدم، والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة. وكما اهتمت ماليزيا بتحقيق العدالة الاجتماعية، وسعت لتقليص الفوارق بين فئات المجتمع وتحقيق التوازن بين مختلف الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي، لذلك قامت بتنفيذ برامج خاصة بالسكان الاصليين (المالاي) لانتشالهم من براثن الفقر والبطالة.

مما سبق يمكن ان نقول بان تجربة ماليزيا أصبحت تجربة إسلامية رائدة في مكافحة البطالة، حيث تمكنت من إثبات عدم صحة الادعاء القائل بأن الإسلام يعيق التقدم وأن المناهج الإسلامية تؤدي إلى الفقر والتخلف، ويمكن للدول العربية ان تستفيد من هذه التجربة الرائدة، خاصة وان الدول العربية سُجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام 2016، حيث كانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب 30%، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف متوسط المعدل العام لبطالة الشباب في العالم.

من خلال ما سبق يمكن ان نخرج بالاستنتاجات التالية:

- نجاح ماليزيا في محاربة البطالة لم يأتِ اعتباطياً، بل جاء نتيجة تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى ضمن رؤية اقتصادية تنموية متكاملة؛
- استفادت ماليزيا كثيرا من التجربة اليابانية في مجال الصناعة وتأهيل الموارد البشرية، وهي أحد عوامل نجاحها في محاربة البطالة؛
- الاهتمام بالتنمية البشرية والاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار؛
- يوجد العديد من الاسباب التي مكنت ماليزيا من النجاح في محاربة البطالة نذكر اهمها فيما يلي:
  - ✓ الاعتماد على السكان الأصليين والاهتمام بمكافحة الفقر؛
  - ✓ الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حضّ عليها في المجال الاقتصادي وغيره، وإعمال مبدأ الشورى من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الانسان؛
  - ✓ اثبتت ماليزيا انه يمكن التعايش في دولة متعددة الاعراق والاديان، لأن مصالح الافراد مرتبطة مع بعضها البعض، وبذلك يكون التنوع مصدر بناء وليس الهدم؛
  - ✓ تقليص الفوارق بين فئات المجتمع وتحقيق التوازن بين مختلف الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي، وتنفيذ برامج خاصة بالسكان الاصليين (المالاي) لانتشالهم من براثن الفقر والبطالة؛

- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة البنية التحتية وسن قوانين استثمار محفزة تحمي المستثمرين الاجانب؛
- ✓ تطوير المناهج التعليمية للمواكبة التكنولوجيا والتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة.

واستناداً إلى ما تقدم، ومن أجل الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر نوصي بما يلي:

- تبني رؤية اقتصادية واضحة، تكون محاربة البطالة احد اهم اهدافها؛
- إعطاء أهمية قصوى لتنمية الموارد البشرية وتأهيل اليد العاملة؛
- تطوير المناهج التعليمية لمواكبة التكنولوجيا وتحقيق متطلبات العصر، والعمل على ربط مخرجات المؤسسات التعليمية والجامعية مع سوق الشغل؛
- ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفقر ومحاربة ظاهرة البطالة؛
- تهيئة المناخ الاستثماري المناسب للاستثمارات المحلية والاجنبية والعزم على مكافحة كل أشكال البيروقراطية من خلال اعتماد الحكومة الالكترونية (الذكية)؛
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وإنشاء المناطق الحرة لخلق مشاريع كثيرة ومتنوعة تمتص البطالة؛
- محاربة مختلف مظاهر الفساد واعتماد اسلوب الشفافية في الحكم وتسيير المال العام؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص وتمكينه من لعب دوره المحور في قيادة الاقتصاد.

– الهوامش والاحالات:

(1) معن خليل، عبد اللطيف العاني: المشكلات الاجتماعية، جامعة بغداد، 1991، ص: 236.

(2) محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2011، ص2.

(3) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1989، ص: 117.

(4) محمد حسين عبد القوي، مرجع سابق، ص: 4.

(5) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: 202.

(6) بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2003، ص: 393.

(7) أبوبكر محمد العيدروس: قصة البطالة (مشكلات وحلول)، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية، 2013، ص:33.

(8) عمور محمد: أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 17.

(9) أبوبكر محمد العيدروس، مرجع سابق، ص: 104.

(10) (بتصرف) نفس المرجع، ص: 107.

(11) اعتماداً على:

- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2016–2017, Geneva- switzerland, 2016, p: 250.

-محمد صادق اسماعيل: التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2014، ص: 9.

(12) عبد الحافظ الصاوي: قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 451، الكويت، 2003، ص ص: 62-64.

(13) فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني: سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص ص: 239، 240.

(14) International Labour Organization: Malaysia (Labour Force Survey), link: http://www.ilo.org/dyn/lfsurvey/lfsurvey.list?p_lang=en&p_country=MY, , consulted on: 27/08/2017.

(15) سحر أحمد حسن: مشكلة البطالة وآليات العلاج (دراسة تطبيقية مقارنة بين حالَتَي مصر وماليزيا بين 1991 و 2013)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2015، ص ص: 46-49.

(16) محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 65، 66.

(17) (بتصرف) اعتمادا على:

- سحر أحمد حسن، مرجع سابق، ص: 50.
- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 55-60.

(18) عبد الرشيد كياس، كمال ضلوش: قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة-الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص ص: 9-12.